S/2020/605

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
1 July 2020

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان 28 حزيران/يونيه 2020 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليماتٍ من حكومتي، أود أن أنقل إليكم موقف الجمهورية العربية السورية من تقرير الأمين العام السابع والستين حول تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014) و 2165 (2014) و 2191 (2014) و 2258 (2015) و 2332 (2016) و 2393 (2017) و 2401 (2018) و 2449 (2018) و 2504 (2020) (S/2020/576).

تكرر حكومة الجمهورية العربية السورية موقفها بشأن إيصال المساعدات عبر الحدود، وتُعيد التأكيد بشكل خاص على ما يلي:

- إن سعي بعض الدول لتمديد مفاعيل قرار مجلس الأمن 2165 (2014) يعكس النهج المسيس الذي اعتمدته هذه الدول منذ بداية الحرب الإرهابية المفروضة على سورية، والذي يهدف بالمقام الأول إلى انتهاك السيادة السورية، في مخالفة صريحة لأحكام قرار الجمعية العامة 182/46، وإلى تقديم المساعدات بمختلف أشكالها للمجموعات الإرهابية المسلحة التي تدعمها تلك الدول. وفي ظل التطورات الحاصلة على الأرض واستعادة الحكومة السورية السيطرة على معظم المناطق التي كانت تُسيطر عليها المجموعات الإرهابية المسلحة، وفي ظل حقيقة موافقة الحكومة السورية على إيصال المساعدات إلى كافة المناطق، وهو الأمر الذي أورده التقرير قيد النظر في أكثر من مكان، فإن الادعاءات التي تسوقها تلك الدول لتمديد مفاعيل القرار أصبحت باطلة. والمطلوب الآن من الأمانة العامة العمل بشكل جدي على ترجمة موافقة الحكومة السورية على إرسال المساعدات إلى كافة المناطق بدلاً من تبني الحجج الواهية التي تسوقها بعض الدول لتمديد مفاعيل القرار.
- لم يتم خلال الأعوام الماضية الالتزام بمضمون قرار مجلس الأمن 2165 (2014) وخاصة لجهة عدم توفير ضمانات بشفافية عمليات المساعدة عبر الحدود أو احترامها مبادئ العمل الإنساني.
- إن أخذ موافقة الحكومة السورية قبل إدخال المساعدات الإنسانية عبر الحدود هو مبدأ أساسي بموجب قرار الجمعية العامة 182/46، ولا يجب أن يقتصر الأمر على إعلامها فقط. كما أن الإخطارات المرسلة إلى الحكومة السورية ما زالت على حالها لا تلبي الحد الأدنى

070720 020720 20-08808 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

من المصداقية، سواء لناحية الأرقام أو المعلومات أو أعداد المستفيدين من المساعدات، والجهة التي تقوم باستلامها وتوزيعها على مستحقيها من المدنيين.

- إنّ آلية الرصد الأممية لا تستطيع التحقق من وصول هذه المساعدات المرسلة عبر الحدود إلى مستحقيها لغاية تاريخه، بل هي عاجزة عن ذلك، كما أن السرية التي يتعامل بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (الأوتشا) مع آلية الرصد والجهات التي تقوم بالتنفيذ على الأرض تُثير الكثير من التساؤلات والشكوك.

- إنّ الكم الأكبر من المساعدات عبر الحدود كان ولا يزال يصل للجماعات الإرهابية المسلحة، وليس للمحتاجين، وإن جدوى هذه المساعدات كانت ولا تزال محدودة مقارنة بالمساعدات الموزعة من داخل الجمهورية العربية السورية.

أما بالنسبة لما تضمنه التقرير الحالي فإن الأسئلة الملحة التي يجب على الأمانة العامة الإجابة عليها هي:

- لماذا القول بأنه بغض النظر عما تقوم به الحكومة السورية لتسهيل إيصال المساعدات إلى مستحقيها فإن الحاجة إلى إيصال المساعدات عبر الحدود تبقى قائمة؟

- لماذا إنكار حقيقة أن انعدام الأمن الغذائي لملايين السوريين يعود سببه بالمقام الأول إلى حِزم الإجراءات القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري، والتي قامت الولايات المتحدة مؤخراً بجعلها أكثر ضراوة ووحشية دون اعتبار لما تعانيه سورية، خاصة في ظل جائحة كوفيد-19؟

- لماذا إنكار حقيقة أن سبب معاناة الملايين في المناطق التي تقع خارج سيطرة الدولة إنما يعود سببه إلى ممارسات المجموعات الإرهابية المسلحة، والتي سردها التقرير في أكثر من موقع؟

- لماذا التستر على ممارسات قوات الاحتلال التركي الوحشية بحق الملايين من السوريين؟

- لماذا تكرار إنكار أن حقيقة سبب معاناة السكان في الركبان إنما يعود لممارسات الفصيل الإرهابي المسلح الموجود في المنطقة والمدعوم بشكل مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية، وتنصلها عدة مرات من التزاماتها ووعودها تجاه إجراءات إخلاء المخيم من ساكنيه وعودتهم لبيوتهم الأصلية؟

- لماذا تخشى الأمانة العامة القول بأن المجموعات الإرهابية المسلحة هي التي ترتكب أفظع الجرائم وهي التي تقوم بانتهاك مبادئ القانون الدولي بدلاً من الحديث عن "أطراف النزاع"؟

- لماذا تستمر الأمانة العامة في الاعتماد على مصادر مشبوهة ومشكوك في مصداقيتها في معرض توجيهها الاتهامات الباطلة للحكومة السورية؟

- لماذا تنكر الأمانة العامة حقيقة أن الإجراءات التي تقوم بها الحكومة السورية في بعض المناطق هي ممارسة لحقها الدستوري في حماية السوريين من ممارسات المجموعات الإرهابية المسلحة، والتي يذكرها التقرير بشكل مفصل، بدلاً من توجيه الانتقادات لها؟

- لماذا تستمر الأمانة العامة في تسمية المجموعات الإرهابية المسلحة بـ "القوى المعارضة"؟

- لماذا تخشى الأمانة العامة من القول بأن من عطّل موافقة الحكومة السورية على إرسال قافلة مساعدات إنسانية إلى الأتارب هي سلطات الاحتلال التركي؟

ومما يُثير الاستهجان بشكل كبير أن الحكومة السورية قد دأبت على القول منذ بداية الحرب الإرهابية المفروضة عليها بأن المجموعات الإرهابية المسلحة تتخذ من المدارس والمشافي والبنى التحتية المدنية مقراً لعملياتها الإرهابية ولاستهداف المدنيين بكافة صنوف الأسلحة، وقد دأبت الأمانة العامة على إنكار هذه الحقيقة، لا بل تعمدت توجيه الاتهامات الباطلة للحكومة السورية باستهداف هذه المقرات، واليوم يعترف هذا التقرير في الفقرة 19 منه بأن ما يُسمى "قوات سورية الديمقراطية" قد وضعت المقاتلين المسلحين داخل المدارس!

ختاماً، تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية، مرة أخرى، أن إنهاء معاناة السوريين يتطلب الكف عن النفاق والتسييس، والتوقف عن الاستثمار بالإرهاب، ووضع حد للتدابير القسرية المفروضة على الشعب السوري، والقيام بالحد الأدنى لتقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين من ممارسات المجموعات الإرهابية المسلحة والأعمال العدوانية التي يقوم بها النظام التركي والأطراف الدولية الأخرى كافة المتواجدة على الأراضي السورية بصورة غير مشروعة.

آمل إصدار هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار **الجعفري**
السفير
المندوب الدائم